"حكومة أولمرت الثانية" - إلاّ البرنامج السياسيّ!

بقلم: أنطوان شلحت

تشير كل الدلائل إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، سيظلّ منهمكاً، أيضاً بعد الأحداث الدراماتيكية في قطاع غزة وحتى إشعار آخر، في كيفية تجييش هذه الأحداث، وكذلك فوز رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إيهود باراك، برئاسة حزب "العمل"، وفوز شمعون بيريس بالرئاسة الفخرية لدولة إسرائيل، من أجل ترسيخ احتمالات بقاء حكومته.

كما أنّ الاستفادة القصوى التي حاول أولمرت تحقيقها من زيارته الأخيرة إلى واشنطن، التي التقى خلالها (يوم ١٩ حزيران ٢٠٠٧) مع الرئيس جورج بوش، تندرج في إطار هذه الغاية أساساً.

وقد أظهرت كشوف إسرائيلية موثوقة جديدة بشأن هذه الزيارة والمحادثات التي تمّت في نطاقها، أنّ ما حدث في قطاع غزة عزّز لدى أولمرت نزعة إخضاع "مسار المحادثات" مع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، للمفهوم الأمني الإسرائيلي التقليدي. بكلمات أخرى، الإصرار على أن لا يتجاوز هذا المسار إطار البحث في "طابع الدولة الفلسطينية العتيدة، وأنظمة الحكم والقضاء فيها، والترتيبات الأمنية التي ستسود في المناطق الفلسطينية" (هآرتس، ٢٤/٦/٢٠٠٧)، وأنّ هذا الإطار هو الحدّ الأقصى لما بات يعرف باسم "الأفق السياسيّ" الذي يتم التداول فيه، في موازاة استمرار الرفض البات للتطرّق إلى قضايا القدس، والحدود، واللاجئين، التي تقف في صلب الحل الدائم.

وسيحاول أولمرت ترسيخ احتمالات بقائه السياسيّ كذلك من وراء تعديل تركيبة الحكومة الإسرائيلية، لإنتاج ما اصطلح على تسميته بـ"حكومة أولمرت الثانية". وهذا التعديل، الذي ينتظره أولمرت ويبني عليه منذ مدة طويلة، استدعاه بصورة مباشرة أكثر شيء انتخاب باراك وبيريس.

تجدر الإشارة إلى أنه منذ عام، وبالتزامن مع موعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية، رغب إيهود أولمرت في أن يكون إيهود باراك وزير الدفاع فيها. وقد تحققت هذه الرغبة على وجه السرعة بعد فوز باراك برئاسة حزب "العمل"، في الجولة الثانية التي جرت يوم ١٢ حزيران ٢٠٠٧، وتنافس خلالها مع عضو الكنيست عامي أيالون، وبحجة تفجّر الأوضاع في غزّة وسيطرة "حماس" على مقاليد الأمور فيه.

كما سيشمل تعديل تركيبة الحكومة الوظيفتين اللتين سيتركهما شمعون بيريس وراءه مع انتخابه لرئاسة الدولة، وهما نائب رئيس الحكومة ووزير شؤون تطوير النقب والجليل. وسبق لأبراهام هيرشزون أن أودع وزارة المالية في يد أولمرت. كما أنّ الوزير إيتان كابل (العمل)، الذي استقال بعد تقرير فينوغراد، ترك هو أيضاً وزارة ستعرض ضمن صفقة التعديل.

مدلولات عودة إيهود باراك

لم يشكّك أيّ من المعلقين الإسرائيليين في أن عودة باراك إلى وظيفة وزير الدفاع من شأنها، إذا ما تمت مقايستها بولاية عمير بيرتس القصيرة في الوزارة نفسها، أن تحسّن عملية اتخاذ القرارات في المواضيع التي تتعلق بالحرب والسلام، والتي تعرضت للنقد الشديد في التقرير المرحليّ (الجزئيّ) للجنة فينوغراد التي تقصّت الحقائق المتعلقة بحرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦.

غير أنه في سياق ذلك أشير أيضاً إلى أنّ أعضاء حزب "العمل" لا ينتخبون شخصاً ستنحصر مهمته في تحسين أداء وزير الدفاع، وإنما ينتخبون زعيماً، رئيساً لحزب ورئيساً محتملاً للحكومة. وفي هذين المنصبين فإن انتخاب باراك لا ينطوي على بشائر جيدة، على ما أكّد ناحوم برنياع، كبير المعلقين في صحيفة يديعوت أحرونوت.

وحتى قبل انتخاب باراك، رأى بعض المعلقين، بحقّ، أنّ منافسه، عضو الكنيست عامي أيالون، بلغ نقطة الانطلاق نحو الجولة الثانية في عملية التنافس على رئاسة حزب "العمل" وهو متفوّق بصورة واضحة على باراك. ويعود هذا "التفوّق" –في رأي ذلك البعض– إلى أنّ لأيالون خطّاً جليّاً وطريقاً واضحة، بينما باراك لا يعاني فقط من طريق فكرية مزدحمة بالمستشارين الذين أوصوه بالتزام الصمت في الحملة الانتخابية، وإنما، أساساً، يعاني من عدم معرفة إلى أين تؤدي هذه الطريق.

وللتذكير، فقد التزم باراك الصمت المطبق طوال فترة المنافسة على رئاسة "العمل"، وعندما نطق اكتفى بالقول إن أعضاء الحزب مدعوون لاختيار الأكثر أهلية من بين المرشحين لمواجهة خطر الحرب المقبلة، وهو التصريح الوحيد الذي عاد عليه مباشرة فور فوزه.

بالتالي، فإنّ صمت باراك يثير الشك في أنه قد ضلّ الطريق وهو يبحث عنها مثل كل السياسيين الإسرائيليين، أو أن مواقفه في شؤون الدولة متشابهة جداً مع الحزبين المنافسين لـ"العمل" (كديما والليكود)، ولذا فإنه يفضل إخفاءها عن أعضاء "العمل"، وفق ما يؤكد المعلق السياسيّ في هآرتس عوزي بنزيمان.

علاوة على ذلك، قارن المعلق نفسه بين مصلحة الحكومة المتمثلة في البقاء لا أكثر وبين مصلحة الدولة، فهذه الأخيرة تتطلب من حزب "العمل" أن يميّز نفسه عن "الليكود". فمفهوم اليمين قاد إسرائيل إلى المستنقع الذي تغرق فيه الآن. وفي قراءته، فإن بداية الخطيئة هي في الوهم أن في وسع إسرائيل الصغيرة أن تبتلع المناطق التي احتلت في حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧). وأثبتت التجربة أنه ليس في وسع الدولة من ناحية أمنية وديموغرافية أن تحقق هذا التوقع، وثارت أيضاً صعوبات أخلاقية واجتماعية وسياسية زادت من وطأة الأوضاع. وكان حزب "العمل" شريكاً مركزياً في هذا المفهوم الذي ينغّص حياة الإسرائيليين منذ ٤٠ عاماً.

استقرار المؤسسة السياسية كبديل عن البرنامج السياسيّ

مؤدى ما تقدّم هو أن أولمرت ماضٍ في طريق إنجاز استقرار المؤسسة السياسية كبديل عن البرنامج السياسيّ، ودون أدنى اعتبار لدعم الجمهور الإسرائيلي العريض. وهو يحظى، في سعيه هذا، بتعاون كامل من جانب شركائه في الائتلاف وأساساً حزب "العمل".

وليس من المبالغة القول إنه ما من إجماع يوحّد هذه المؤسسة الآن أكثر من الإجماع على رفض الانتخابات الجديدة المبكرة.

ومع ذلك يشير البعض إلى أنّ رئيس الحكومة الإسرائيلية لا يستطيع أن يواصل تغاضيه عن الجمهور العريض، الذي فقد الثقة به (أشارت نتائج استطلاعات أخيرة إلى استمرار فقدان هذه الثقة بأولمرت، في حين أشارت إلى تقلص الهوّة بين مرشح حزب "العمل" باراك، وبين مرشح "الليكود" واليمين بنيامين نتنياهو. ومنها مثلاً استطلاع صحيفة يديعوت أحرونوت، الذي أظهر أنّ ٥٪ من الإسرائيليين فقط يؤيدون انتخاب أولمرت لرئاسة الحكومة مقابل ٣٤٪ يؤيدون انتخاب نتنياهو و٢٤٪ يؤيدون انتخاب باراك). وسيتعين على أولمرت، عاجلاً أم آجلاً، أن يعرض على الجمهور جدول أعمال جديداً ومقنعاً يشرح فيه إلى أين نتجه من الآن فصاعداً، وهو أمر لم يعد سراً أنّه لا يرغب فيه البتّة (ألوف بن، هآرتس).

حتى الآن نجح أولمرت في التوصّل إلى صيغة تضمن بقاء "العمل" في الائتلاف، على قاعدة تسلم باراك مقود وزارة الدفاع. ويعني ذلك توفير متنفس جديد للحكومة الإسرائيلية الراهنة، التي تختنق بالأزمات. وعلى الرغم من ذلك لا يجوز التغاضي عن بقاء معيقين رئيسين أمام استمرار استقرارها على المدى البعيد:

– يكمن المعيق الأول في تقرير لجنة فينوغراد النهائيّ، المتوقع أن يصدر في الصيف القريب (في آب ٢٠٠٧). فمن شأن هذا التقرير أن يفجّر الأزمة الحكومية من جديد، هذا إذا ما افترضنا أن اللجنة ستواصل المسار الذي ظهرت ملامحه في التقرير الجزئيّ، وهو تحميل أولمرت المسؤولية الأكبر عن فشل حرب لبنان الثانية، ما يعني أن تضطره لأن يدفع ثمن ذلك الفشل، على نسق ما حصل مع الضلعين الآخرين في المثلث المدان بنتائج تلك الحرب، وهما وزير الدفاع السابق عمير بيرتس والرئيس المستقيل لهيئة الأركان العامة، دان حالوتس.

وربما ينبغي أن نعيد إلى الأذهان هنا أن لجنة فينوغراد أكدت أنها لم تجد من الصحيح أن يتضمن تقريرها الجزئيّ توصيات شخصية. وأضافت في هذا الصدد أن "جميع الأشخاص موضوع هذا التقرير الجزئيّ كانوا أيضاً أشخاصاً مركزيين في سائر أيام الحرب. ولذا، فسيكون من الأصح أكثر أن نضمّن التقييم الشامل لعملهم في الحرب في إطار التقرير النهائي، بعد أن تتضح صورة الحرب بكاملها". كما أشارت إلى أن التقرير الجزئيّ، الذي يعالج الظروف التي كانت قائمة عشية الحرب والقرارات المتعلقة بشنّ الحرب، سيحدّد معطيات واستنتاجات أيضاً فيما يتعلق بالأشخاص، لكن لن يشمل توصيات شخصية. وأن مسألة التوصيات الشخصية ستعيد فحصها في التقرير النهائيّ.

وعلى صلة بهذا التقرير النهائيّ، قال سكرتير حزب "العمل"، عضو الكنيست إيتان كابل، الذي أيّد باراك، في تصريحات أدلى بها لإذاعة الجيش الإسرائيلي بعد فوز هذا الأخير، إن حزب "العمل" لن يستمر بالجلوس في الحكومة الإسرائيلية برئاسة إيهود أولمرت بعد صدور التقرير النهائي للجنة فينوغراد. وكان كابل قد استقال من الحكومة بعد نشر التقرير الأولي للجنة فينوغراد.

وقال كابل إن "الواقع يدل على أنه في هذه اللحظة فإننا نشكل طوق نجاة لأولمرت لكن مهمتنا ليست إنقاذ رئيس الحكومة".

وأردف أن "مهمتنا هي أن تكون هناك حكومة أخرى مع رئيس آخر وبعد صدور التقرير (فينوغراد) فإنه إما أن يعمل حزب العمل على تغيير رئيس الحكومة وإما أن ينسحب من الحكومة".

– أمّا المعيق الثاني فعلمه عند إيهود باراك نفسه، وبخاصة في ضوء ما بدأت الاستطلاعات تظهره بشأن احتمالات فوزه على نتنياهو في الانتخابات المقبلة.

وإنّ الذين يعرفون باراك جيداً يستبعدون أن تقتصر عودته إلى الحلبة السياسية الإسرائيلية، التي سبق أن ملأها بالكثير من الإثارة، على تسلّم وزارة الدفاع من جهة، وعلى أن يكون مجرّد غطاء لأكثر الحكومات ضعفاً وفشلاً في تاريخ إسرائيل، من جهة أخرى.

باراك (أ.ف.ب)

(إ.ب.أ)